مركز الميزان لحقوق الإنسان

AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

من الميدان

تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في قطاع غزة خلال شهر مايو 2013

إعـــداد

وحدة البحث الميداني

مركز الميزان لحقوق الإنسان

مايو/ آيار 2013

فهرس المحتويات

مقدمة 2
توطئة قانونية 3
خلاصة احصائية 6
استهداف المدنيين قرب حدود الفصل: 7
استهداف الصيادين: 8
الاعتقال والحجز التعسفي: 12
الخاتمة 13

مقدمة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف السكان المدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة خلال شهر مايو من العام 2013، وارتكبت انتهاكات منظمة وجسيمة لمبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني. ويستعرض هذا التقرير الانتهاكات الإسرائيلية بحسب التسلسل الزمني لوقوعها، وذلك وفقاً لعمليات الرصد والتوثيق التي قام بها باحثو مركز الميزان لحقوق الإنسان في مناطق قطاع غزة.
ويتناول التقرير تصعيد قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها تجاه السكان المدنيين في قطاع غزة، حيث اسفرت تلك الاعتداءات عن اصابة فلسطيني بجروح متفاوتة، كما اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يتناولها التقرير (6) فلسطينيين.

يبدأ التقرير بتناول الاستهداف المنظم للمدنيين وممتلكاتهم في المناطق القريبة من الحدود، بالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه مساء الأربعاء الموافق 2012/11/21 والذي أنهى ثمانية أيام من العدوان واسع النطاق الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة. ووفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فتحت قوات الاحتلال النار تجاه المدنيين الفلسطينيين (3) مرّات في المناطق القريبة من الحدود، ونفذت خلال الفترة التي يغطيها التقرير (6) عمليات توغل في مناطق مختلفة من قطاع غزة، قامت خلالها آليات الاحتلال بتجريف عشرات الدونمات من الأراضي الزراعية التي سبق ان جرفتها قوات الاحتلال خلال عمليات توغل سابقة.
ويظهر التقرير استمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال الفترة التي يتناولها التقرير على عكس ما أعلنته قوات الاحتلال بعد اتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ 2012/11/21، من توسيع رقعة الصيد المسموحة إلى ستة أميال بدلاً من ثلاثة أميال، حيث رصد مركز الميزان (29) حالة إطلاق نار تجاه الصيادين الفلسطينيين، وعدد (8) حالات تم فيها تخريب ادوات الصيد، وعدد (2) حالة تم فيها الاستيلاء على قوارب الصيد الخاصة بالصيادين الفلسطينيين.
ويظهر التقرير مواصلة قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي، سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع، أو من خلال مطاردة الصيادين واستخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين حيث شهدت الفترة التي يتناولها التقرير اعتقال قوات الاحتلال (6) اشخاص من بينهم (2) من الصيادين تم اعتقالهم خلال مزاولة عملهم.
ويقدم التقرير معلومات إحصائية حول آثار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة خلال شهر مايو 2013، ويسعى إلى تسليط الضوء على الظروف التي وقعت فيها انتهاكات القانون الدولي من خلال سرده للطرق التي جرت عليها والظروف التي حدثت فيها.

توطئة قانونية

أصبحت الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي في المناطق الفلسطينية التي احتلها في العام 1967 أكثر تنوعاً وتعقيداً وعنفاً. وقد أخذت هذه الانتهاكات منحىً خاصاً منذ أن نفذت إسرائيل خطة الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة، والتي انتهت بتاريخ 12 أيلول (سبتمبر) 2005. ويظهر ذلك جلياً من خلال عمليات المراقبة الميدانية التي يقوم بها مركز الميزان لحقوق الإنسان، حيث ترتكب قوات انتهاكات منظمة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ومجمل قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في قطاع غزة، مدعيةً أنها لم تعد قوة احتلال تتحمل مسئوليات قانونية تجاه القطاع بعد تنفيذ هذه الخطة. غير أن مجمل التحليل القانوني، بما في ذلك مداولات وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، يؤكد على أن إسرائيل واصلت ممارسة مستوى من السيطرة الفعلية على قطاع غزة يبقي عليها كدولة احتلال، بما يعنيه ذلك من انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلق بالاحتلال على علاقتها بقطاع غزة.

يرمي القانون الدولي الإنساني، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب للعام 1949، إلى توفير الحماية للمدنيين وممتلكاتهم أثناء حالات الحرب والنزاع المسلح والاحتلال. وعليه فإن دولة الاحتلال ليست مطلقة اليدين في استخدام ما تشاء من القوة أو الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة، ويجب على الدوام أن تراعي إلى أقصى حد مصالح السكان المدنيين وحماية ممتلكاتهم وألا تغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي.

ومن القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني أن الأعيان المدنية (المباني والممتلكات المدنية) يجب أن تكون بمنأى عن أي استهداف من جانب القوات المحتلة ويحظر تماما التعرض لها ويجب أن تتوفر لها الحماية الكاملة. كما وأن هناك قيود صارمة وتحريم كامل لاستخدام وسائل قتالية وأسلحة معينة في العمليات الحربية وبالتأكيد في حالة احتلال الأراضي. كما يحظر معاقبة السكان جماعياً ومحاصرتهم ومنع أو عرقلة الإمدادات الإنسانية لهم. وبشكل أساسي إن استخدام القوة من جانب قوة الاحتلال يجب أن يراعي مبدأين أساسيين وهما:

- **مبدأ الضرورة العسكرية**

يجيز القانون الدولي، للقوات المتحاربة، عدم الالتزام ببعض الواجبات التي يلقيها القانون الدولي الإنساني عليها في بعض الحالات، بيد أن هذا التحلل ليس، ولا يمكن أن يكون، مطلقاً، بل هو محكوم بمجموعة من القيود التي يعتبر توفرها شرطاً لعدم الالتزام بالقواعد وفقط للمدة التي تتوافر فيها هذه الشروط. أحد هذه الشروط هو توفر ضرورة عسكرية قاهرة لا تترك للقوة القائمة بالاحتلال مناصاً من عدم الالتزام بالقواعد. وقد أجمع مفسرو اتفاقية جنيف الرابعة على أن مبدأ الضرورة العسكرية يعنى كل الإجراءات الضرورية التي تحقق هدفاً عسكرياً تقتضيه العمليات الحربية على الأرض. والاقتضاء هنا يعني أن تحقيق الهدف من الحرب لا يمكن أن يتأتى دون القيام بهذا العمل. كما يعني الاقتضاء (في بعض الأحيان) التحلل من بعض القيود، على أن لا يكون الهدف من التحلل هو أن يتخذ التدمير كعقوبة جماعية أو كرادع فقط. غير أن مبدأ الضرورة الحربية لا يمكن أن يستقيم دون التعامل معه بالتوازي مع مبادئ أخرى، كالتناسب والتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وعدم انتهاك قواعد القانون الدولي العرفي غير القابلة للانتقاص، مثل حظر التعذيب وتعمد استهداف المدنيين، والتهجير القسري وغيرها.

- **مبدأ التناسب والتمييز**

يأتي مبدأ التناسب كمقيد لمبدأ الضرورة الحربية، حيث أن وجود الضرورة الحربية، لا ينفي ضرورة أن تتناسب الأعمال العسكرية والأساليب والأسلحة المستخدمة مع الأهداف العسكرية المرجو تحقيقها، لذا فإنه يجب أن تبقى محظورة تلك الأعمال التي قد ينتج عنها خسائر في الأرواح والممتلكات، التي ليست لها علاقة بالعمليات أو بالنتائج المتوقع تحقيقها، أو التي يتوقع أن تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم أضراراً كبيرة.

كما يجب على القوات المتحاربة – في سياق تنفيذها للعمليات الحربية – أن تميز بين الأهداف المدنية وغيرها من الأهداف، وكذلك التمييز في استخدام وسائل القوة، من حيث الأساليب أو الأسلحة المستخدمة، بما يضمن إحداث أقل أضرار ومعاناة ممكنة.

وتؤكد قواعد القانون الدولي على مجموعة من المبادئ الإنسانية التي يقصد بها حماية المدنيين وأرواحهم وكرامتهم، ومنحهم فرصة لعيش حياة أقرب ما يكون إلى الطبيعية حتى في ظل النزاع المسلح والاحتلال، بما في ذلك حماية وتشغيل الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم، والمياه وغيرها دون إبطاء. وتنص المادة 23 من الاتفاقية على أن كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية يجب أن يكفل "حرية مرور جميع إرساليات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصرا إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصما. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفاس".

وتنص المادة 33 من الاتفاقية على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

وتحظر المادة 53 من الاتفاقية تدمير الممتلكات حيث تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير."

وتعتبر المادتان 146 و147 من الاتفاقية من أهم موادها بالنظر إلى أنهما تحددان مجموعة من الجرائم كانتهاكات جسيمة للاتفاقية وهي ما تعتبر جرائم حرب، يجب ملاحقة مقترفيها وتقديمهم للمحاكمة في محاكم أي طرف من الأطراف السامية. تنص المادة 147 على أن الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية تشمل" أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي والنقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقا للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية.

أما المادة 146 فتنص على "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لغرض فرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية ... يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضا، إذا فضل ذلك، وطبقا لأحكام تشريعه، أن يسلمه إلى طرف متعاقد معنى آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص."

سياسة الحصار والقانون الدولي:

تشكل القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة السكان والبضائع حجر الزاوية في سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة، وهي المسبب الرئيس لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان في القطاع. فإلى جانب كون هذه السياسة تقييداً غير مشروع للحق الأساسي في الحركة والتنقل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان،[1] فإنها تتسبب في وقوع انتهاكات خطيرة لجملة من الحقوق الأخرى. وأثبتت تجربة سنوات عديدة أن أثر هذه السياسة على الاقتصاد كان مدمراً، وهي بذلك تنتهك الحق في العمل[2]، والحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم للفرد وأسرته[3]. كما يشكل فرض قيود على وصول إمدادات الغذاء، والوقود، والدواء والأجهزة والطواقم الطبية، والمواد التعليمية والمناهج

[1] راجع المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[2] راجع المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[3] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أقرت اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المنبثقة عن اللجنة الخاصة بمراقبة تطبيق أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام الرابع الخاص بالحق في السكن، والذي يحدد فيه المواصفات الدنيا الواجب توافرها في السكن كي يصبح مناسباً من منظور حقوق الإنسان، ويحدد

الدراسية، والمعدات اللازمة للصرف الصحي وحماية البيئة، انتهاكات للحق في الغذاء[4]، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والجسمية[5] ، والحق في التعليم المناسب[6]، والحق في العيش في بيئة صحية، وهي مسئوليات تقع على عاتق إسرائيل كما قررت محكمة العدل الدولية في قرارها المتعلق بقانونية بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والذي أكدت فيه على أن إسرائيل تتحمل المسئولية عن إعاقة عمل السلطة الفلسطينية على احترام وتطبيق مسئولياتها، وأنها تتحمل هذه المسئوليات إذا لم تتمكن هذه السلطة من احترامها.

وتعتبر الإجراءات الإسرائيلية شكلاً متعدد الأوجه من أشكال العقاب الجماعي المفروض على سكان القطاع برمته. فهذه الإجراءات ليست موجهة ضد عدد محدود من الأشخاص لمبررات قانونية أو أمنية، بل هي تشكل القاعدة في السياسة الإسرائيلية، بينما يشكل السماح بالحركة والوصول استثناءً يتطلب ممارسته تصاريح خاصة تصدرها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كل مرة يحتاج فيها شخص أو مواد إلى التحرك خارج أو داخل قطاع غزة. ويعتبر إيقاع العقوبات الجماعية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وبخاصةً للحمايات التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك قواعد لاهاي المتعلقة بأعراف الحرب والاحتلال[7].

وبينما تستمر إسرائيل في الادعاء بأن احتلالها لقطاع غزة قد انتهى، وبالتالي انتهت مسئوليتها عن سلامة واحتياجات سكانه الإنسانية أيضاً، منذ فك الارتباط، تشكل الممارسات الإسرائيلية وقدرة إسرائيل على إغلاق قطاع غزة بالفعالية والشدة التي يصفها هذا التقرير أدلة على زيف هذا الادعاء وعدم استناده لأية أسس قانونية أو واقعية. وبموجب هذه السيطرة ومداها وقدرة إسرائيل على فرضها باستمرار يرتقي إلى مستوى السيطرة الفعلية الكاملة، فإن حالة الاحتلال والمسئوليات التي تترافق معها مستمرة. وعليه فإن يتوجب على إسرائيل مراعاة الواجبات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على قوة الاحتلال اتجاه السكان المدنيين في الإقليم الذي تحتله، وكذلك الواجبات التي تفرضها اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية على جميع الدول والتي تشمل كافة الأراضي التي تخضع لسلطانها القضائي.

التعليق معايير مهمة يمكن تلخيصها على النحو الآتي: الضمان القانوني لشغل المسكن، توفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية، القدرة على تحمل الكلفة، الصلاحية للسكن، إتاحة إمكانية الحصول على السكن، السكن الملائم من الناحية الثقافية.

[4]راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[5]راجع المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[6]راجع المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[7] راجع المواد (المواد 33، 49، 53، 146 و147) من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في 12 آب (أغسطس) 1949 والمواد (51 و52) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، المؤرخ في 8 يونيو 1977.

خلاصة إحصائية

تشكل المعلومات الواردة في هذا التقرير معلومات أساسية، يستطيع الباحث أو المهتم أن يرجع إلى المركز للحصول على معلومات توثيقية وافية حول كل حادث يرد في هذا التقرير. ويظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال استعراضه للمعطيات الميدانية التي تشير إلى:

- استمرار أعمال القتل خارج نطاق القضاء وتعمد القتل باستخدام قوة غير متناسبة وهجمات عشوائية؛
- استمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين، واستمرار حرمانهم من الصيد من خلال منعهم من تجاوز الأميال الثلاثة؛
- استمرار الممارسات الهادفة إلى فرض منطقة أمنية عازلة؛
- استمرار الاعتداءات الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين، قرب حدود الفصل (المزارعين، صائدي العصافير، رعاة الأغنام، جامعي الحصى والحجارة والحديد الخردة والبلاستيك، جامعي الحطب)، واستمرار حرمانهم من مزاولة أعمالهم بحرية؛
- استمرار استهداف التجمعات السلمية، المناهضة لفرض منطقة أمنية عازلة؛
- استمرار عمليات الاعتقال التعسفي؛
- استمرار الحصار والإغلاق المشدد الذي ينتهك حرية حركة البضائع والإفراد؛

جدول إحصائي موجز حول الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال خلال شهر مايو 2013

عدد القتلى	**0**
عدد الجرحى	**1**
عدد الجرحى من الأطفال	**0**
عدد التوغلات	**6**
عدد الاعتداءات بحق الصيادين	**35**
عدد المعتقلين	**6**

❖ استهداف المدنيين قرب حدود الفصل

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يتناولها التقرير، استهداف المناطق المحاذية لحدود قطاع غزة الشرقية والشمالية، وتتواصل هذه الانتهاكات بالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه مساء الأربعاء الموافق 2012/11/21 والذي أنهى ثمانية أيام من العدوان واسع النطاق الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة. ووفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فتحت قوات الاحتلال النار تجاه المدنيين الفلسطينيين (3) مرّات في المناطق القريبة من الحدود، ونفذت خلال الفترة التي يغطيها التقرير (6) عمليات توغل في مناطق مختلفة من قطاع غزة، قامت خلالها آليات الاحتلال بتجريف عشرات الدونمات من الأراضي الزراعية التي سبق ان جرفتها قوات الاحتلال خلال عمليات توغل سابقة، كما أن تكرار عمليات التوغل حرم مئات المزارعين من الانتفاع من أراضيهم الزراعية القريبة من الشريط الحدودي، خشية تعرضها للتجريف وضياع مجهودهم وتكبدهم خسائر جديدة.

يستعرض التقرير حالات استهداف المدنيين قرب حدود الفصل خلال شهر مايو من العام 2013، كالآتي:

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بقوة مكونة من (8) آليات عسكرية، عند حوالي الساعة 5:00 من فجر يوم الخميس الموافق 2013/5/2، انطلاقاً من حدود الفصل الشمالية شرقي معبر بيت حانون (إيرز)، في منطقة دمرة الحدودية الواقعة شمال شرق بيت حانون، ثمّ اتخذت الآليات المتوغلة طريقاً لها تجاه الغرب، وتراوحت مسافة التوغل بما بين 200– 300 متراً، وسط إطلاق متقطع للنيران، وتحت غطاء جوي من طائرات الاستطلاع، ما اضطر المزارعين إلى مغادرة مزارعهم وعدم تمكنهم من حصاد مزروعاتهم، خوفاً على حياتهم، وباشرت الجرافات المصاحبة بتسوية أراضٍ سبق تجريفها بمحاذاة الحدود، وانسحبت القوة المتوغلة من المنطقة في ساعات مساء اليوم نفسه، دون وقوع إصابات أو أضرار.
- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بقوة مكونة من (12) آلية عسكرية، عند حوالي الساعة 7:00 من صباح يوم الخميس الموافق 2013/5/2، انطلاقاً من موقع النصب التذكاري العسكري داخل حدود الفصل، في منطقة القطبانية الحدودية الواقعة شمال شرق جباليا– جنوبي شرق بيت حانون– ثمّ اتخذت الآليات المتوغلة طريقاً لها تجاه الجنوب، وتراوحت مسافة التوغل بما بين 200– 300 متراً، وسط إطلاق متقطع للنيران، وتحت غطاء جوي من طائرات الاستطلاع، ما اضطر المزارعين إلى مغادرة مزارعهم وعدم تمكنهم من حصاد مزروعاتهم، خوفاً على حياتهم، وباشرت الجرافات المصاحبة بتسوية أراضٍ سبق تجريفها بمحاذاة الحدود. وانسحبت القوة عند حوالي الساعة 12:00 من منتصف اليوم نفسه. دون وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة المنتشرة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتهم الرشاشة بكثافة، عند حوالي الساعة 8:00 من صباح يوم الخميس الموافق 2013/5/2، تجاه عدد من المزارعين، الذين تواجدوا في مزارعهم قرب حدود الفصل شرق بيت حانون، دون وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة وفي محيطها على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتهم الرشاشة بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 17:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2013/5/3، تجاه عدد من المواطنين، الذين تواجدوا في منطقة شرقي مقبرة الشهداء الإسلامية شرق جباليا، على بعد يتراوح ما بين 20 إلى 400 متراً من تلك الحدود، لغرض التنزه في المساحات الخضراء في المنطقة (رحلات خلوية). وتفيد التحقيقات الميدانية أن إطلاق النار استمر لمدة زادت عن الساعة في تلك المناطق، دون وقوع إصابات.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل ابراج المراقبة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتهم الرشاشة بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 7:40 من صباح يوم الأحد الموافق 2013/5/5، تجاه عدد من جامعي الحجارة والحديد الخردة والبلاستيك، الذين تواجدوا في منطقة بورة أبو سمرة شمال بيت لاهيا، على بعد 250 متراً من الحدود، واستمر اطلاق النار لمدة (3) ساعات تقريباً، دون وقوع إصابات. وتفيد التحقيقات الميدانية أن جامعي الحديد والحجارة يقتربون من حدود الفصل بهدف جمع أكبر كميات ممكنة من تلك الأشياء لغرض بيعها لإعادة تصنيعها ومن ثمّ توفير لقمة العيش لعوائلهم، في ظل وضع اقتصادي سيئ يعيشونه.

- توغلت قوات الاحتلال الاسرائيلي بعدد من الاليات العسكرية، عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم الخميس الموافق 2013/5/23، في بلدة القرارة شرق خان يونس انطلاقاً من بوابة السريج، مسافة محدودة بمحاذاة الشريط الحدودي، وتحركت تجاه الجنوب شرق بلدة عبسان الكبيرة، واستمرت عملية التوغل لعدة ساعات الى ان اعادت قوات الاحتلال انتشارها داخل الشريط الحدودي.
- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقوة مكونة من (11 جرافة)، انطلاقا من حدود الفصل الواقعة جنوب شرق قرية وادي غزة (جحر الديك)، عند حوالي الساعة 5:00 صباح يوم الاربعاء الموافق 2013/5/29، وقد أطلقت تلك القوات قنابل دخانية أثناء خروجها من حدود الفصل للتغطية على عملية التوغل، وواصلت الأليات توغلها غرباً مسافة تقدر ب(100متر)، ومن ثم اتجهت جنوباً لمسافة تقدر ب(2 كيلو متر)، حيث شرعت في اعمال تجريف وتسوية بمحاذاة حدود الفصل، فيما رابطت دبابتين داخل حدود الفصل، وقد انسحبت تلك الأليات عند حوالي الساعة 9:30 صباح نفس اليوم، لداخل حدود الفصل من المنطقة الواقعة شرق مخيم البريج.
- توغلت قوات الاحتلال الاسرائيلي، عند حوالي الساعة8:00 مساء يوم الأربعاء الموافق 2013/5/29، بعدد من الآليات العسكرية الثقيلة، انطلاقاً من بوابة السريج، مسافة 200 متر، شرق بلدة القرارة إلى شرق خان يونس، وشرعت في اعمال تسوية وتمشيط في المنطقة على امتداد الشريط الحدودي، واستمرت عملية التوغل لعدة ساعات ولم يبلغ خلالها عن وقوع إصابات، حيث اعادت قوات الاحتلال انتشارها داخل الشريط الحدودي عند حوالي الساعة 10:15 مساء اليوم نفسه.

❖ استهداف الصيادين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها بحق الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال الفترة التي يتناولها التقرير على عكس ما أعلنته قوات الاحتلال بعد اتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ 2012/11/21، من توسيع رقعة الصيد المسموحة إلى ستة أميال بدلاً من ثلاثة أميال، حيث رصد مركز الميزان (29) حالة إطلاق نار تجاه الصيادين الفلسطينيين، وعدد (8) حالات تم فيها تخريب ادوات الصيد، وعدد (2) حالة تم فيها الاستيلاء على قوارب الصيد الخاصة بالصيادين الفلسطينيين.

والجدير ذكره أن اتفاقيات أوسلو كانت منحت الصيادين الفلسطينيين الحق في الصيد لمسافة (20) ميل بحري وأن تقليص هذه المساحة بدأ كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي للسكان، حيث فرضت سلطات الاحتلال الإغلاق الشامل على قطاع غزة بتاريخ 2000/10/9، ومنذ ذلك التاريخ دأبت على تقليص المساحة من 20 ميل إلى 12 ميل ثم 6 أميال وصولاً إلى الثلاثة أميال في أواخر كانون الثاني (يناير) 2009. ويستمر إغلاق البحر في وجه الصيادين كجزء من سياسة العقاب الجماعي المتمثل في الحصار والإغلاق الذي تواصل تلك القوات فرضه على قطاع غزة بشكل شامل منذ أيلول (سبتمبر) 2007.

ويستعرض التقرير احصائيات واخباريات الانتهاكات بحق الصيادين الفلسطينيين على النحو الآتي:

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 7:00 من صباح يوم السبت الموافق 2013/5/1 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية–شمالي غرب بيت لاهيا.
- فتحت زوارق الاحتلال التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 4:15 من صباح يوم الأحد الموافق 2013/5/1 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في البحر على مسافة (2.5 ميل بحري)، قبالة مدينة دير البلح. واستمر إطلاق النار لمدة (5 ساعات)، بشكل متقطع، وقد أجبرت مراكب الصيد على ترك المياه والانسحاب ناحية المرسى بدير البلح.

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 7:30 من صباح يوم الأحد الموافق 2013/5/2 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية–شمالي غرب بيت لاهيا. واستمر إطلاق النار لمدة (30) دقيقة، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 20:40 من مساء يوم الجمعة الموافق 2013/5/3 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية–شمالي غرب بيت لاهيا.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 7:00 من صباح يوم الجمعة الموافق 2013/5/3 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في عرض البحر على عمق ثلاثة أميال بحرية، قبالة شواطئ رفح، هذا ولم يبلغ عن وقوع إصابات.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 7:30 من صباح يوم السبت الموافق 2013/5/4 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية–شمالي غرب بيت لاهيا.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 8:30 من مساء يوم الأحد الموافق 2013/5/5 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في عرض البحر على عمق يقدر بثلاثة أميال بحرية، قبالة صالة البيدر في منطقة الشيخ عجلين، وقد أفاد الصياد ابراهيم كمال هنية (21 عاماً) المركز بما يلي: "بينما كنت أرفع شباكي من نوع ملطش والبالغ عددها (10) قطع من مياه البحر تقدم نحوي زورق إسرائيلي وقام أحد الجنود بإخراج عصا طويلة موضوع في مقدمتها سكين، وبدأ بتقطيع شباكي، ما أدى إلى تقطيع عدد (4) قطع منها، ثم طلب مني عبر الميكروفون بأن أتجه أكثر لجهة الشرق، فلم أتمكن من إكمال عملي وغادرت باتجاه ميناء الصيادين".
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند الساعة 5:00 من صباح يوم السبت الموافق 2013/5/4 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في عرض البحر وعلى عمق يقدر بثلاثة أميال بحرية قبالة شواطئ رفح، وقد استمرت الاعتداءات حتى الساعة 11:00 من صباح اليوم نفسه، تخللها قيام زورق حربي إسرائيلي بالدوران بأقصى سرعته من حول مركب صيد تعود ملكيته للصياد محمد رأفت بكر (30 عاماً)، ما أدى إلى إغراقه بشكل جزئي بسبب كثافة المياه التي أحدثها الزورق الإسرائيلي، بالإضافة إلى تضرر ماتورين كهرباء وستة كشافات على متن المركب، ما أدى إلى خروج الصيادين إلى الشاطئ وعدم تمكنهم من إكمال أعمالهم.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 10:00 من مساء يوم الأحد الموافق 2013/5/5 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في عرض البحر على عمق يقدر بثلاثة أميال بحرية قبالة ميناء الصيادين الواقع غربي مدينة غزة، وقد أفاد أحد الصيادين الذين تواجدوا في المكان، بأن زوارق الاحتلال استخدمت خراطيم المياه لإعاقة عمل الصيادين، ما أدى إلى إغراق قارب صيد بشكل جزئي تعود ملكيته للصياد عبد السلام سعيد الشنتف (45 عاماً)، بالإضافة إلى إتلاف ماتوري كهرباء وعدد (6) من كشافات الإنارة على متن القارب.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 7:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2013/5/6 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية– شمالي غرب بيت لاهيا.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 21:00 من مساء يوم الاثنين الموافق 2013/5/6 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية– شمالي غرب بيت لاهيا.

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 6:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2013/5/7 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية– شمالي غرب بيت لاهيا.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 1:30 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2013/5/8 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في عرض البحر على عمق ميلين بحريين ونصف، قبالة ميناء الصيادين غربي مدينة غزة، وتفيد التحقيقات الميدانية بأن الزوارق الحربية فتحت خراطيم مياهها بشكل كثيف تجاههم، مما أدى إلى إتلاف عدد (2) ماتور كهرباء وعدد (23) كشاف إنارة، تعود ملكيتهم للصيادين تيسير البردويل (45 عاماً)، سعيد أبو الخير (51 عاماً)، كما أنها استولت على حبل مرساة يبلغ طوله 100 متر تعود ملكيته للصياد محمد أبو ريالة (30 عاماً)، ما أدى إلى خروجهم باتجاه الميناء لعدم تمكنهم من إكمال أعمالهم، يذكر أن الصيادين جميعهم سكان مخيم الشاطئ غربي غزة.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 11:00 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2013/5/8 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في عرض البحر على عمق ميلين بحريين ونصف، قبالة ميناء الصيادين الواقع غربي مدينة غزة، تخلل ذلك قيام أحد الجنود بفتح خرطوم مياه بشكل كثيف تجاه مركب صيد، ما أدي إلى إصابة الصياد بشير شعبان أبو ريالة (52 عاماً)، بصعقة كهربائية أفقدته الوعي لدقائق معدودة من جراء تعرض ماتور الكهرباء لكثافة المياه على متن المركب، ثم خرج بمركبه إلى ميناء الصيادين، دون تمكنه من إكمال أعماله.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 8:00 من مساء يوم الأحد الموافق 2013/5/12 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في عرض البحر على عمق يقدر بثلاثة أميال بحرية غربي ميناء الصيادين في غزة، ولم يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 21:00 من يوم الأحد الموافق 2013/5/19، تجاه مراكب الصيد الفلسطينية التي كانت تتواجد قبالة شواطئ مدينة دير البلح على مسافة تقدر بثلاثة أميال بحرية، وأجبرت عدد منها على الخروج من المياه، ومن ثم قام جنود الاحتلال بسحب قطع من شباك الصيد التي ألقاها الصيادين في المياه، وأنقذ الصيادين أجزاء من شباكهم من خلال سحب قطع منها، واستولت تلك القوات على (15 قطعة شباك من نوع ملطش). وتفيد التحقيقات الميدانية أن عدداً من الصيادين انتظروا في المياه لساعة متأخرة من الليلة نفسها أملاً منهم في استعادتها إلا أن قوات الاحتلال استولت عليها. وأفاد الصياد: إياد محمد أحمد عياش (42 عاماً)،المركز: 'بأنه قام بإلقاء (8 قطع من الشباك)، على مسافة تقدر بـ(3 أميال)، قبالة شواطئ مدينة دير البلح، فوصل أحد الزوارق البحرية الإسرائيلية وأمرهم بالانسحاب من المياه، وقام بإطلاق نيران أسلحته تجاههم وحول المراكب في المياه، فتراجع عياش إلى الخلف مسافة تقدر ب(600 متر) شرقاً، ثم قام جنود الاحتلال المتواجدين في الزورق بسحب الشباك، حيث شاهدتهم من خلال الأضواء الكاشفة التي كانت على ظهر الزورق، فقام الصيادين بمحاولة إنقاذ أجزاء من شباكه وتمكن من جمع قطعتين فيما قامت قوات الاحتلال بالاستيلاء على (6 قطع من الشباك).
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 19:00 من مساء يوم الاثنين الموافق 2013/5/20 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية– شمالي غرب بيت لاهيا. دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار. ورغم ما تصرح به دولة الاحتلال– خلال اليومين السابقين– بالسماح للصيادين بالصيد على مسافة ستة أميال بحرية إلا أن الحقائق الميدانية تثبت عكس ذلك، فالملاحقة وإطلاق النار والاعتقال وتخريب الشباك لا يزال مستمراً على مسافة ثلاثة أميال فقط.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 5:00 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2013/5/21 تجاه فلوكة (مركب يثبت في عرض البحر وينصب على جوانبه كشافات إنارة بهدف تجميع الأسماك)، والتي تواجدت في عرض البحر على عمق ستة أميال بحرية تقريباً غربي مخيم الشاطئ الشمالي، وقد أفاد مالكها الصياد/ إبراهيم عبد اللطيف بكر (49 عاماً) المركز بما يلي: "عند حوالي الساعة 17:00 من يوم الثلاثاء الموافق 2013/5/21 بينما كنت برفقة عدد (11 صياد)

ممن يعملون معي على متن مركب صيد كبير من نوع (لنش) متوجهاً إلى الفلوكة التي نصبتها في عرض البحر في وقت سابق من اليوم نفسه، وعلى بعد 1 كلم تقريباً منها شاهدت زورق إسرائيلي كبير متوقف بالقرب من الفلوكة، وسمعت صوت إطلاق نار بشكل متقطع، استمر لدقائق معدودة، بعدها بقليل اتجه الزورق الإسرائيلي إلى الجهة الشمالية، فاتجهنا نحن إلى الفلوكة وأوقفت المركب بجانبها، ونزل شقيقي رامي إليها وتفقدها فأخبرنا بأن عدد (4) كشافات قد أتلفت، وبأن المولد كهربائي لا يشتغل، وبعد حوالي نصف ساعة شاهدت الزورق الإسرائيلي نفسه يتجه نحونا حتى وصل إلينا، وتوقف على بعد 5 أمتار تقريباً من مركبنا، وفتح صوبنا خرطوم مياه بشكل كثيف، لمدة (10) دقائق تقريباً، ثم اتجه إلى الجهة الشمالية

- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 4:00 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2013/5/22 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في عرض البحر على عمق خمسة أميال بحرية تقريباً غربي منطقة الشيخ عجلين جنوب غرب غزة، ثم اقترب زورق إسرائيلي من مركب صيد من نوع (حسكة موتور) يقل الصياد مروان عوض الصعيدي (52 عاماً)، وفتح صوبه خرطوم مياه بشكل كثيف، مما أدى إلى إتلاف عدد (4) كشافات إنارة وعدد (2) مولدات كهربائية، بالإضافة إلى غرق المركب بشكل جزئي، ثم غادرت الزوارق الإسرائيلية نحو الجهة الغربية.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 7:00 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2013/5/22 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في عرض البحر على مسافة ستة أميال بحرية تقريباً غرب شاطئ منطقة السودانية – أبراج المخابرات، شمال غرب غزة، وقد ترافق ذلك مع قيام جندي إسرائيلي بتوجيه سيل من الشتائم بحق الصيادين عبر مكبر للصوت، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات. هذا وسمحت قوات الاحتلال الإسرائيلي للصيادين عند حوالي الساعة 12:30 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2013/5/21 بالعمل ضمن مسافة ستة أميال بحرية، بعد أن كانت قد قلصت مساحة الصيد من ستة أميال إلى ثلاثة أميال بحرية بتاريخ 2013/3/21
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، وأطلقت عدة قذائف، عند حوالي الساعة 21:15 من مساء يوم الخميس الموافق 2013/5/23 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية– شمالي غرب بيت لاهيا.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 19:20 من مساء يوم السبت الموافق 2013/5/25 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية– شمالي غرب بيت لاهيا.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 2:00 من صباح يوم الأحد الموافق 2013/5/26 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في عرض البحر على عمق خمسة أميال بحرية غربي ميناء الصيادين الواقع غربي مدينة غزة.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2013/5/27 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية– شمالي غرب بيت لاهيا.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 7:00 من مساء من يوم الاثنين الموافق 2013/5/27 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في عرض البحر على عمق خمسة أميال بحرية تقريباً، غرب ميناء الصيادين الواقع غرب مدينة غزة.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 24:00 من يوم الثلاثاء الموافق 2013/5/28 تجاه مراكب الصيادين التي تواجدت في عرض البحر على عمق يقدر بخمسة أميال بحرية تقريباً غربي منطقة وادي غزة.

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 19:30 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2013/5/29 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية– شمالي غرب بيت لاهيا. استمر لمدة ساعتين بشكل متقطع.

❖ الاعتقال والحجز التعسفي

واصلت قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي بحق الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع، أو من خلال مطاردة الصيادين واستخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين حيث تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم بالرغم من إصدارها التصاريح اللازمة لهم. في انتهاك يوضح مدى تحلل تلك القوات من التزاماتها القانونية التي تفرضها قواعد القانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

وحسب توثيق مركز الميزان فقد شهدت الفترة التي يتناولها التقرير اعتقال قوات الاحتلال (6) فلسطينيين من بينهم (2) من الصيادين.

يستعرض التقرير حالات الاعتقال على النحو الآتي:

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على معبر بيت حانون (إيرز)، المواطن: زهير يوسف علي معروف (51 عاماً)، عند حوالي الساعة 9:30 من صباح يوم الأحد الموافق 2013/5/5، أثناء مرافقته لزوجته المريضة للعلاج في مستشفى سان جون في القدس المحتلة، حيث ذهبت لإجراء عملية جراحية في عينيها. وتفيد التحقيقات الميدانية أن معروف يحمل تصريح تاجر، ويسافر من خلال المعبر بشكل أسبوعي، وهو من سكان حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، وجاء الاعتقال بشكل مفاجئ.
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في معبر بيت حانون (إيرز)، عند حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الأحد الموافق 2013/5/5، التاجر: كمال ابراهيم اسماعيل الصبّاغ (53 عاماً)، أثناء سفره من خلال المعبر بشكل معتاد. وتفيد التحقيقات الميدانية أن المعتقل يحمل تصريح تاجر (BMC)، ويسافر أسبوعياً من خلال المعبر، وهو من سكان مدينة غزة.
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل شمال شرق قرية وادي غزة، عند حوالي الساعة 6:45 صباح الثلاثاء الموافق 2013/5/14، كلاً من محمود بكر رمضان الهركلي (عبيد)، البالغ من العمر (28 عاماً)، رؤوف إياد موسى عبيد البالغ من العمر (17 عاماً)، عندما حاولا اجتياز حدود الفصل الواقعة شمال شرق قرية وادي غزة (جحر الديك)، واقتادتهم تلك القوات لجهة غير معلومة. يذكر أن كلاهما من سكان حي الشجاعية، ويعملان في مكب النفايات الواقع شمال قرية وادي غزة (جحر الديك). وأفرجت قوات الاحتلال الإسرائيلي عنهما عند حوالي الساعة 15:00 من نفس اليوم.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 21:35 من مساء يوم الأحد الموافق 2013/5/19 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال وغرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية–شمالي غرب بيت لاهيا. ثم اعتقلت الصيادين: محمود محمد محمد زايد (27 عاماً)، وشقيقه: خالد (25 عاماً)، واقتادتهما إلى مكان مجهول. وأفاد الصياد: أحمد محمد زايد المركز: "بأن الزوارق تم تقدمت وحاصرت مركب فلسطيني (حسكة مجداف) كان يقلّ أخويه: محمود وخالد، أثناء تواجدهما قرب الاشارة العائمة– الرفصودة– بينما كنت أتواجد على مقربة منهما بحسكة موتور، بعد إطلاق النار تجاه الحسكة ابتعدت تجاه الجنوب، ثم سمعت جنود الاحتلال يخاطبون أخوي بواسطة مكبر للصوت، فأمروهما برفع أيديهما، ثم خلع ملابسهما والسباحة نحو أحد الزوارق، ثم شاهدت الجنود يسحبون شباك الصيد خاصتهم والحسكة ويتجهون نحو الشمال، فقد اعتقلوا أخوي واستولوا على الحسكة و(9 قطع) من شباك الصيد". وعند حوالي الساعة 13:00 من مساء الاثنين الموافق 2013/5/20 أفرجت قوات الاحتلال عن المعتقلين عن طريق معبر بيت حانون (إيرز).

الخاتمة

يظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة؛ من خلال استمرار أعمال القتل وإطلاق النار دون تمييز وتعمد استهداف المدنيين؛ واستمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين؛ واستمرار حرمانهم من الصيد. كما يظهر التقرير الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة في المناطق التي تقيد حق الفلسطينيين في الوصول إليها في البر والبحر، حيث تواصل قوات الاحتلال ارتكاب انتهاكات منظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان باستهدافها المتكرر للمدنيين والمزارعين الذين يحرمون من مصادر رزقهم، كما يتعرضون للقتل والإصابة والاعتقال التعسفي على نحو يمس بكرامتهم الإنسانية على عكس ما أعلنته قوات الاحتلال بعد اتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ 2012/11/21.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يجدد استنكاره استمرار وتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة واستمرار القيود التي تفرضها على السكان في إطار الحصار الشامل الذي ينتهك القانون الدولي. كما يجدد استنكاره للانتهاكات الموجهة ضد الصيادين؛ واستمرار حرمان المرضى من حقهم في الوصول إلى المستشفيات وتلقي العلاج والرعاية الصحية المناسبة؛ ومواصلة الاعتقالات التعسفية. ويشدد مركز الميزان على أن استمرار الحصار يشكل مساساً جوهرياً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة، ويلعب دوراً أساسياً في تدهور الأوضاع الإنسانية، حيث تتفاقم المشكلات الاجتماعية وتتدهور مستويات المعيشة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر في صفوف السكان.

مركز الميزان يرى في مضي قوات الاحتلال الإسرائيلية قدماً في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان انعكاساً طبيعياً لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والأخلاقية تجاه المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص. وأن عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ خطوات فاعلة شجع تلك القوات على مواصلة انتهاكاتها.

ويطالب مركز الميزان المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والفعال لوقف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وضمان مرور المواد الضرورية لإعادة الإعمار، والأغذية والأدوية والملابس والوقود، والسماح بحرية الحركة لسكان القطاع. ومركز الميزان يؤكد على أن العقوبات الجماعية الإسرائيلية تتسبب بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتشكل مخالفات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني ويرقى الحصار وجملة الممارسات الأخرى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

كما يجدد مركز الميزان مطالبته المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفاعل لوقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والعمل على تطبيق العدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وملاحقة كل من ارتكبوا أو أمروا بارتكاب هذه الانتهاكات وتقديمهم للعدالة.

والمركز يشدد على ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ميزت سلوك المجتمع الدولي تجاه انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

انتهى